الجامعة الأردنية

ميثاق التدقيق الداخلي

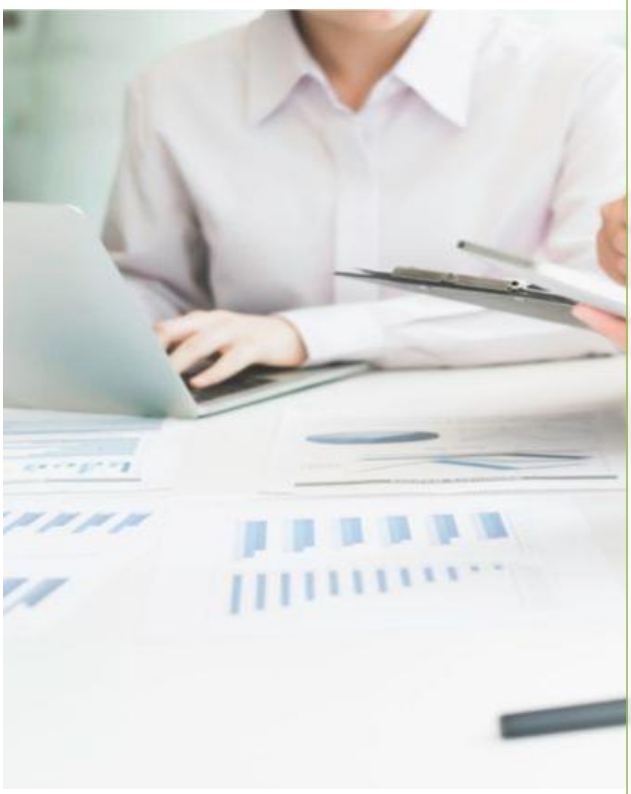

وثيقة رسمية خاصة بوحدة الرقابة والتدقيق الداخلي

الجامعة الأردنية

2025

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
	فهرس المحتويات	1
1	قائمة التعريفات	3- 2
2	المقدمة	5 - 4
3	العناصر الرئيسية لـ ميثاق وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي	
أولا:	التبعية الوظيفية والإدارية والسلطة (الصلاحيات)	6
ثانياً :	الاستقلالية والموضوعية	7
ثالثاً :	المسؤوليات	9 - 7
رابعاً :	نطاق العمل	9
خامساً :	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	9
سادساً :	قواعد السلوك المهني / الوظيفي	10
سابعاً :	تطبيق ميثاق ومنهجية التدقيق الداخلي في الجامعة	10
ثامناً :	تحديث واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي	10

❖ **قائمة التعريفات :-**

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا الميثاق المعاني المخصص لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المجلس	:	مجلس أمناء الجامعة الأردنية.
الجامعة	:	الجامعة الأردنية.
الرئيس	:	رئيس مجلس أمناء الجامعة الأردنية.
رئيس الجامعة	:	رئيس الجامعة الأردنية.
الوحدة	:	وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي بالجامعة .
مدير الوحدة	:	مدير وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي.
موظف الوحدة	:	الشخص الذي ينفذ أعمال التدقيق الداخلي في الوحدة على نحو مستقل عن بقية الجهات التنظيمية في الجامعة، ويركز على الفعاليات المالية والإدارية والفنية، والتحقق من صحة القيود والسجلات، والكشف عن مشاكل الرقابة الداخلية وتشخيصها.
الجهات التنظيمية	:	أي فرع، كلية، وحدة، دائرة، مركز تخضع أنشطتها للتدقيق الداخلي.
الرقابة الداخلية	:	مجموعة الطرق والوسائل والإجراءات التي تتبناها الجامعة الأردنية لتحقيق أغراضها في حماية الأصول والأموال العامة وحسن استخدامها بالشكل الأمثل وضمان تنفيذ السياسات والخطط والعمليات بكفاءة وفاعلية وفقا للتشريعات المعمول بها، فهو نظام لضمان تحقيق أهداف الجامعة بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. ويتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجامعة.
التدقيق الداخلي	:	نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيد وخدمات استشارية، صُمم لإضافة قيمة للجامعة وتحسين عملياتها. ويساعد الجامعة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك باتباع أسلوب منهجي منظم منضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
مهمة التدقيق	:	تعزيز وتحقيق القيمة المضافة للجامعة من خلال توفير ضمانات موضوعية واستشارات مستقلة، للمساعدة في تحسين العمليات التنظيمية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة.
الميثاق	:	وثيقة رسمية مكتوبة تحدد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي وصلاحياته ومسؤولياته وتؤكد على استقلاليته وموضوعيته، ويحدد الميثاق علاقة التدقيق برئيس الجامعة ومجلس الأمناء وموقع نشاط التدقيق الداخلي في الجامعة، ويخوّل الاطلاع على السجلات والاتصال بالموظفين والوصول إلى الممتلكات المادية بما يُمكّن من أداء مهمات التدقيق، كما يحدد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي. ويتم اعتماده والمصادقة عليه من قبل مجلس أمناء الجامعة.
الحوكمة	:	مجموعة من الضوابط والمبادئ العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تحقق الانضباط المؤسسي لنظام العمل في الجامعة.

السلوك المهني :	مجموعة القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية التي تحكم تصرفات الموظف بإدارة واجباته الوظيفية بأمانة ونزاهة وموضوعية والعمل باستمرار على تحقيق أهداف الجهة التي يعمل بها في حدود الصلاحيات المخولة له.
معهد المدققين الداخليين(IIA)	جهة دولية تعليمية وداعمة لمهنة التدقيق الداخلي تهدف إلى دعم ورفع مستوى مهنة التدقيق الداخلي وتطويرها، ومسؤولة عن وضع الإرشادات، بحيث توفر المعلومات حول أفضل الممارسات لمهنة المراجعة الداخلية ورفع نسبة الوعي المهني، وتعزيز الأخلاقيات المهنية التي يجب أن يتقيد بها الأفراد والمؤسسات كإرشادات إلزامية وإرشادات موصى بها.
الاطار الدولي للممارسة المهنية لإعمال التدقيق (IPPF) :	إطار مفاهيمي ينظم الإرشادات الرسمية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين. وتتكون تلك الإرشادات من نوعين: إرشادات إلزامية وإرشادات يوصى باتباعها.
المعايير الدولية والمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي :	هي أساس الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي IPPF الصادر عن معهد المدققين الداخلي(IIA)،.كما أنها تدعم فعالية التدقيق الداخلي.

ميثاق التدقيق الداخلي

وثيقة رسمية مكتوبة تحدد إطار عمل وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية من حيث دورها وأهدافها ونطاق عملها وصلاحياتها التي تتمتع بها للقيام بهذا الدور ومسؤولياتها المنوطة بها.

ويحدد ميثاق التدقيق الداخلي الموقع الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي داخل الجامعة بما في ذلك طبيعة العلاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين مدير الوحدة مع مجلس الأمناء، ويحدد صلاحية وسلطة الوحدة بتفويضها بحق الوصول والاطلاع على كافة السجلات والمستندات وصلاحية الوصول إلى البرامج والحصول على الوثائق والأدلة والاتصال بالموظفين، والممتلكات المادية المتعلقة بأداء الالتزامات الوظيفية دون أية قيود لأداء مهام التدقيق.

ويتم إعداد ومراجعة "الميثاق" دورياً بما يتماشى مع المهام الموكلة للوحدة وبما يضمن تطبيقها وفقاً لأفضل ممارسات ومعايير التدقيق العالمية وامتثالاً لمعايير التدقيق الداخلي لمعهد المدققين الداخليين العالمي (IIA) وبما ينسجم مع التعليمات الناظمة المعمول بها في الجامعة، ويتم اعتماده والمصادقة عليه من قبل مجلس أمناء الجامعة.

وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي

أنشئ في الجامعة الأردنية منذ تأسيسها جهازاً للرقابة الداخلية استناداً للنظام المالي فيها يرتبط مباشرة برئيس الجامعة، إلى أن تم ترقية هذا الجهاز في عام (2008) ليصبح وحدة من وحدات الجامعة الأردنية ترتبط برئيس الجامعة، وفي ضوء صدور قانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة 2009 أصبحت هذه الوحدة مرتبطة بمجلس الأمناء بحيث تكون مسؤولة أمامه مباشرة وتتولى مراقبة الأمور المالية والإدارية والفنية في الجامعة، فتعتبر الوحدة أداة للتأكد من قيام الجهات التنظيمية المختلفة بتنفيذ المهام الموكلة لها والتأكد من إجراءات الرقابة الداخلية وفقاً للخطط والبرامج المقررة وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة وقيم السلوك المهني لضمان تحقيق العدالة والشفافية والدقة المالية للحفاظ على المال العام وموارد الجامعة وتحسينها، وتقدم الوحدة تقارير دورية ونصف سنوية وسنوية إلى المجلس تشتمل على نتائج أعمالها والمعلومات والبيانات والتوصيات ذات الصلة لأغراض التقويم والتصحيح والمساءلة.

رسالة الرقابة والتدقيق الداخلي

العمل بمهنية وتقديم ضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية ورؤية قائمة على المخاطر وموضوعية والقيام بالمهام والواجبات بأمانة لمساعدة إدارة الجامعة على تحسين عملياتها وضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تعزيز مفاهيم النزاهة والمساءلة والرقابة الذاتية لدى كافة العاملين، وذلك من خلال تحقيق رقابة فعالة على موارد الجامعة والإجراءات الإدارية وإجراءات سير الأمور المالية والتحقق من صحة وسلامة نشاطاتها المختلفة والمحافظ على المال العام والتحقق من مدى التوافق بالالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة المعمول بها والخطط والسياسات المقررة والمعتمدة وفق الممارسات الفضلى والمعايير المهنية للتدقيق الداخلي والالتزام بتقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

ويتم تحديد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي في وثيقة رسمية معتمدة من مجلس الأمناء يسمى الميثاق الداخلي حيث يبين صلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي رسميًا وبما يتوافق مع مهمة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية لإطار الممارسات المهنية الدولية (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومدونة الأخلاقيات والمعايير) وتعريف التدقيق الداخلي، وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

- **معايير الممارسة المهنية لأعمال التدقيق في الوحدة: -**

تمارس الوحدة أعمالها من خلال التزامها بالعناصر الإلزامية الواردة في الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين، بما في ذلك المبادئ الأساسية للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، و مدونة قواعد أخلاقيات المهنة، والمعايير الدولية للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، و وفقاً لنظام الرقابة الداخلية وتعديلاته رقم (3) لسنة 2011، والتعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة في الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2016، إضافة إلى تعليمات وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة الصادرة بقرار المجلس رقم (2021/197) المتخذ في جلسة رقم (2021/13) تاريخ 2021/10/28.

- كما سيقوم مدير وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي بإبلاغ المجلس بشكل دوري بشأن امتثال أعمال الوحدة لمدونة قواعد الأخلاقيات والمعايير الدولية.

عناصر ميثاق التدقيق الداخلي

يشتمل الميثاق على عدة جو انب رئيسية تدعم قوة وفاعلية أنشطة التدقيق الداخلي في الوحدة:

1- التبعية الوظيفية والإدارية والسلطة و(الصلاحيات).
2- الاستقلالية والموضوعية
3- المسؤوليات
4- نطاق العمل
5- برنامج تأكيد وتحسين الجودة
6- قواعد السلوك المهني/الوظيفي
7- تطبيق ميثاق ومنهجية التدقيق الداخلي في الجامعة
8- تحديث واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي

أولاً: التبعية الوظيفية والإدارية والسلطة (الصلاحيات)

- التبعية الوظيفية: يتبع التدقيق الداخلي من الناحية الوظيفية لمجلس أمناء الجامعة وتمارس إدارة الوحدة مهامها ومسؤولياتها المحددة لها في التعليمات، وحرصاً على تأمين استقلالية التدقيق الداخلي يتعين عليها رفع تقاريرها إلى المجلس وفي كل الأحوال يتم توجيه نسخة من تلك التقارير إلى رئيس الجامعة.
- التبعية الإدارية: تتبع الوحدة من الناحية الإدارية في الجامعة لمجلس الأمناء الذي يحدد كادره الإداري بما ينسجم مع العملية الإدارية المتبعة في الجامعة مما يوفر للوحدة العديد من المزايا .
- وللتوثيق والتأكد والحفاظ أن الوحدة تتمتع بصلاحيه كافية لتتمكن من ممارسة أعمالها وفقا لمعايير الممارسة المهنية لأعمال التدقيق للوفاء بواجباتها ومسؤولياتها يتولى مجلس أمناء الجامعة المصادقة على ما يلي: -
  - اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي.
  - اعتماد خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر.
  - اعتماد موازنة التدقيق الداخلي وخطة موارده .
- التواصل بشكل دوري مع مدير الوحدة للاطلاع على الملاحظات الرقابية وتلقي البلاغات في الوقت المناسب بشأن التنفيذ مقارنة بخطة التدقيق الداخلي.
- صياغة واعتماد بيان يفيد بأن مدير الوحدة سيكون له حرية الوصول غير المقيدة إلى المجلس والتواصل والتفاعل معه مباشرة بدون وجود الإدارة.
- صياغة واعتماد تفويض بأن يكون للنشاط حرية الوصول غير المقيدة إلى جميع الوظائف والسجلات والممتلكات والموظفين ذوي الصلة بتنفيذ أي مهمة مع مراعاة المسؤولية عن سرية وحماية السجلات والمعلومات.
- تستمد الوحدة صلاحياتها من مجلس أمناء الجامعة حيث يحق لها ما يلي: -
  - الاطلاع الكامل والاختياري وغير المقيد على جميع المهام والسجلات والممتلكات والوصول إلى جميع المستويات الإدارية والتواصل مع الموظفين ذوي العلاقة بتنفيذ أي مهمة، مع مراعاة المسؤولية عن سرية وحماية السجلات والمعلومات.
  - تخصيص الموارد وتحديد تتابع تنفيذ المهام واختيار المواضيع وتحديد نطاقات العمل وتطبيق الأساليب والتقنيات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق، وإصدار التقارير.
  - الحصول على المساعدة الإلزامية من موظفي الجامعة عند الضرورة ويمكن الاستعانة بالخدمات الأخرى المتخصصة من داخل أو خارج الجامعة بهدف إنجاز المهمة.

ثانياً : الاستقلالية والموضوعية :

- يتولى مدير الوحدة سلامة وحماية أعمال التدقيق الداخلي في جميع الظروف من التهديدات التي قد تؤثر على قدرة الموظفين من القيام بمسؤولياتهم بطريقة غير سليمة بما يتعلق من اختيار (المدقق والنطاق وإجراءات المهمة التدقيقية والتواتر والتوقيت ومحتوى التقرير).
- يلتزم المدقق بالإفصاح بحسب التسلسل الإداري عن أي تفاصيل قد تؤثر على موضوعية واستقلالية مهمة التدقيق الموكوله له في الواقع أو ظاهرياً .
- للتدقيق الداخلي الاستقلالية التامة غير المقيدة التي تمكنه من إنجاز أعماله بموضوعية بعيداً عن الظروف التي تهدد قدرة النشاط على القيام بأنشطة بطريقة غير متحيزة، وفي حال وجود ما يخل باستقلالية وموضوعية أنشطة التدقيق الداخلي في الواقع أو الظاهر سيعلن مدير الوحدة عن تفاصيل هذا الإخلال للأطراف المعنية.
- للمجلس الدور الداعم للتحقق من استقلالية التدقيق الداخلي من خلال الهيكل التنظيمي، وتحديد نطاق العمل والخطط السنوية لتنفيذ مهام التدقيق وأسلوب إصدار ومتابعة تقارير التدقيق الداخلي، وضمان تجرده من أي مسؤولية تنفيذية تحد من موضوعيته بما يتفق مع المعايير الدولية.
- نشاط التدقيق الداخلي لن يتولى أي مسؤولية تشغيلية مباشرة ولا سلطة على أي من الأنشطة الخاضعة للتدقيق.
- عند استلام مدير الوحدة أدواراً أو مسؤوليات أو كلاهما تقع خارج نطاق التدقيق الداخلي، فسيتم وضع إجراءات وقائية للحد من الإخلال بالاستقلالية والموضوعية.
- لا يجوز تكليف مدير وموظفي الوحدة بأية أعمال تنفيذية في أي من وحدات الجامعة المختلفة، وعليه يحظر عليهم تنفيذ أو الانخراط في أي نشاط من شأنه التأثير على موضوعيتهم باستثناء ما يتعلق بعمل الوحدة.
- يرتبط مدير الوحدة مهما كانت وظيفته بالمجلس.
- لا يسمح بالتدخل في نشاط التدقيق الداخلي من قبل أي من موظفي الجامعة خصوصاً في اختيار نوع التدقيق، نطاق العمل، إجراءات التدقيق، واختيار التكرار، التوقيت، ومحتويات التقرير وتبليغ النتائج، بالإضافة إلى اختيار محتوى الميثاق.
- تقوم الوحدة بالمهام والواجبات بموضوعية وحيادية كاملة، والتي تستلزم منها أن تسعى إلى تجنب أي تضارب في المصالح، وأن لا يحدث أي تهاون أو تساهل في جودة العمل.
- لا يجوز لموظفي الوحدة تقييم العمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق بحيث يمكن أن تضعف من موضوعية التدقيق الداخلي، ويجوز له تقديم الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالعمليات التي كان مسؤول عنها فيما سبق إلا في حال وجود معوقات محتملة لاستقلالية وموضوعية موظفي الوحدة / المدققين الداخليين يقوم مدير الوحدة بإعلام المجلس بها. وللمجلس الطلب من مدير الوحدة القيام بأية مهام خاصة تتعلق بالعمل.
- يقوم مدير الوحدة برفع تقارير دورية إلى المجلس حول نتائج أعمال التدقيق.

ثالثاً : المسؤوليات :

- الامتناع عن أي مسؤوليات إدارية أو تنفيذية التي من شأنها التأثير على استقلالية الوحدة وموضوعيتها، والامتناع عن تولي أي مسؤولية أو صلاحية تنفيذية للأعمال التي يقوم بمراجعتها وتدقيقها، ولا يمنع ذلك من إبداء الرأي والمشورة حيال النظم قبل وبعد تطبيقها أو اقتراح معايير رقابية إضافية أو أي أمور تؤدي إلى التطوير والتحسين المستمر وبالأخص عملية تقييم المخاطر، والتي تعتبر من مسؤولية الإدارة المعنية.

- تلتزم الوحدة بالمحافظة على السرية التامة في نشاطاتها كافة.
- التعاون الكامل مع المجلس وتزويده بالتقارير ولوائح التدقيق بشكل دوري متضمنة الملاحظات والمخالفات (إن وجدت)، والتوصيات تشتمل على نتائج أعمال الوحدة والمعلومات والبيانات والدراسات وتقييم كفاءة العمل في الإدارات وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة ذات الصلة.
- مسؤولية مدراء الجهات التنظيمية المعنية بموافاة الوحدة بما تطلبه من أنشطة وسجلات ووثائق وأنظمة إلكترونية وإيلاء الاهتمام الكبير لنتائج تدقيق التقارير والقضايا التي تثيرها الوحدة، وتكون مسؤولية هذه الجهات عن الإجابة خلال مدة محددة حسب تعليمات الوحدة في الجامعة، وفي حال عدم التزام هذه الجهات بتوفير متطلبات التدقيق يتم رفع ذلك للمجلس أو الرئيس حسب مقتضى الحال.
- تقوم الوحدة خلال أدائها لأعمالها باتباع المعايير المهنية ومعايير أخلاقيات المهنية التي يصدرها معهد المدققين (IIA) وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة المعمول بها في الجامعة.

ويتحمل مدير الوحدة المسؤوليات التالية:

- إعداد خطة التدقيق قائمة على المخاطر، ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق أهدافه بتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الجامعة، بحيث يتم الموافقة عليها واعتمادها من قبل المجلس بشكل سنوي.
- يتولى مدير الوحدة إبلاغ المجلس بالمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أهداف وأنشطة وعمليات الوحدة وتطوير السياسات والإجراءات الكفيلة منها.
- مراجعة خطة التدقيق الداخلي وتعديلها حسب الضرورة استجابة للتغييرات التالية:(أعمال الجامعة، المخاطر، العمليات، البرامج، الأنظمة والضوابط).
- إبلاغ الرئيس عن أية محددات على الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ خطة العمل، كما يجب تبليغه فوراً عند رصد أية مخالفات جوهرية تكتشف أثناء عملية التدقيق إذا كانت هذه المخالفات تؤثر على موجودات الجامعة وأعمالها ونشاطاتها أو علاقتها بالغير وإبلاغ المجلس بأي مستجدات يراها ضرورية لتعديل خطة التدقيق الداخلي سواء أكانت طارئة أو مرحليه مؤقته وتكون مبررة.
- التأكد من تنفيذ كل مهمة من خطة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحديد الأهداف والنطاق، وتخصيص الموارد المناسبة والإشراف عليها الإشراف الملائم، وتوثيق مراحل العمل ونتائجه، وإبلاغ نتائج المهمة مع الاستنتاجات والتوصيات الملائمة بصورة تقارير دورية ورفعها للمجلس.
- إبلاغ نتائج مهام التدقيق إلى الأطراف المعنية التي ستعطيها الاعتبار المناسب كل حسب اختصاصه.
- وضع وإرساء نظام لمتابعة تنفيذ نتائج مهام التدقيق التي تم إبلاغها إلى الأطراف المعنية ذات الاختصاص.
- متابعة النتائج التي تم التوصل إليها في المهمة والإجراءات التصحيحية وإبلاغ والمجلس بأي إجراءات تصحيحية لم يتم تنفيذها بفاعلية بحسب توصيات الوحدة.
- إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للجامعة.
- التأكد من أن جميع نشاطات التدقيق تتم بما يتوافق مع معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، وأفضل الممارسات المهنية، وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة المعمول بها في الجامعة بحيث تتم بمهارة، بالإضافة إلى توخي العناية المهنية اللازمة.
- مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بصفة دورية وتقديمه إلى المجلس للمصادقة عليه واعتماده.
- التأكد من تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة وسيادة القانون والالتزام بها.
- التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي التقنية مناسبة وكافية والسعي إلى تطوير الموارد البشرية والمعرفية لمواكبة تطورات الممارسة المهنية الحديثة.
- الاستعانة بأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة من أصحاب الاختصاص للحصول على المشورة والمساعدة اللازمة في حال افتقاد المدققون الداخليون إلى المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في احدى الجوانب التخصصية لتنفيذ المهام الموكلة لهم وفقاً للتشريعات المعتمدة.

- النظر في قبول المهام الاستشارية التي ترد للوحدة من حيث مدى مساهمتها في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحقيق قيمة مضافة لها وعلى أن يتم إدراج المهام التي تم قبولها في خطة التدقيق.
- تبادل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارات المرتبطة بمجال أعمال نشاط التدقيق، وذلك لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.
- وضع أدوات قياس أداء نشاط التدقيق الداخلي وتقييمه.
- رفع تقرير حول أداء المدقق الخارجي المستقل ومدى التنسيق مع الوحدة إلى المجلس.

رابعاً: نطاق العمل :

تسعى الوحدة لتقديم رأي مستقل وموضوعي حول صحة وسلامة نشاطات الجامعة المختلفة (خدمات التأكيد)، من خلال إجراء دراسات وتحليلات خاصة بالأمور المالية والإدارية والفنية، للتحقق من مدى التزام الإدارات بتطبيق كافة النظم واللوائح المالية والإدارية المعمول بها في الجامعة وفيما إذا كان نهج إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة تعمل بطريقة كفؤة وفعالة أم لا، وعلى الوحدة تقديم النصح والمشورة لإدارة الجامعة وللمجلس في سبيل تحسين هذه العمليات، وأية أعمال أخرى محددة ذات علاقة بطبيعة أعمال التدقيق تكلف بها الوحدة من قبل المجلس.

كما تقوم الوحدة بتقديم خدماتها الاستشارية بهدف إضافة قيمة لعمليات وأنشطة الجامعة وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة بالإضافة إلى مساعدة الجامعة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية بما يتوافق مع استراتيجية وأهداف وقيم الجامعة وذلك وفقاً لمنهجية المهام الاستشارية.

خامساً : برنامج ضمان وتحسين الجودة

يُعد مدير الوحدة برنامج ضمان وتحسين جودة أعمال التدقيق الداخلي، ويتم اعتماده والموافقة عليه من قبل المجلس، ويتم رفع تقارير دورية بنتائج تقييم نشاط الوحدة للمجلس، ويشرف مدير الوحدة على البرنامج لمساعدته للقيام بمهامه الإشرافية والرقابية على نشاط التدقيق وموظفي الوحدة من خلال تقييم نشاط التدقيق الداخلي.

- يلتزم مدير الوحدة بتبليغ المجلس بنتائج برنامج التأكيد وتحسين الجودة وإعطاء توكيد معقول للمجلس حول ما يلي:
  - نطاق ونتائج التقييمات الداخلية والخارجية.
  - مؤهلات واستقلالية فريق المقيمين بما فيها احتمالات وجود أي تضارب في المصالح.
  - استنتاجات المقيمين الخارجين.
  - خطط الإجراءات التصحيحية وتحسين العمليات.
  - مراقبة أنشطة التدقيق ومدى التزام المدققين بالمعايير وأخلاقيات المهنة.
- إجراء تقييم داخلي/ذاتي بشكل دوري ومستمر وعرض نتائجه على المجلس من قبل مدير الوحدة، بحيث يغطي التقييم النواحي التالية:-
  - تقييم الاستقلالية التنظيمية والموضوعية للوحدة
  - تقييم أداء عملية التدقيق الداخلي
  - تقييم إدارة وتحسين رقابة جودة التدقيق الداخلي
  - تقييم الكفاءة والعناية المهنية اللازمة
  - إجراء تقييم خارجي مرة واحدة سنوياً، ويتم من خلال ديوان المحاسبة ، وعرض نتائجه على المجلس من قبل مدير الوحدة.

سادساً : قواعد السلوك المهني/ الوظيفي

يلتزم جميع العاملين في الوحدة بلائحة الأخلاق والسلوك المهني المعتمد في الجامعة بالإضافة إلى ميثاق الأخلاقيات الصادرعن المعهد الدولي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التالية: -

- **الاستقامة والنزاهة:-**
  - أن يؤدي المدقق عمله بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.
  - أن يلتزم المدقق بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر له من معلومات في الحدود المتوقعة منه وفقا للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
  - أن لا يتعمد المدقق أن يكون طرفا في أي نشاط غير مشروع أو يقوم بأي أفعال أو تصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي أو إلى الجامعة أن يراعي – ويساهم في تحقيق – الأهداف المشروعة والسليمة للجامعة.
- **الموضوعية:**
  - ألا يشارك في أي نشاط أو علاقة قد تسيء – أو يتوقع أن تسيء – إلى تقييمه المحايد، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح الجامعة.
  - ألا يقبل أي شيء من شأنه أن يسيء – أو يفترض أن يسيء – إلى تقديره المهني.
  - أن يفصح عن كافة الحقائق المادية المعلومة منه والتي قد يكون من شأن عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه تقريره عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.
- **السرية:**
  - التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق أداء واجباته.
  - عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية أو على أي نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى مشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعمل بها أو لصالحها.
- **الكفاءة:**
  - ألا يؤدي سوى الخدمات التي تكون لديه المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.
  - أن يؤدي خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ووفقاً لقوانين وأنظمة الجامعة.
  - أن يعمل باستمرار على تحسين مهاراته وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤديها.

سابعاً : تطبيق ميثاق ومنهجية التدقيق الداخلي بالجامعة

فيما لم يرد بشأنه نص بالنسبة لميثاق التدقيق الداخلي للجامعة يتم العودة إلى التشريعات الناظمة بهذا الشأن للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي وأي تعديلات أو قرارات يتم إقرارها مستقبلاً بهذا الشأن .

ثامناً : تحديث واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي للوحدة

يقوم مدير الوحدة بمراجعة الميثاق بشكل دوري وتحديثه وإجراء التعديلات عليه عندما يكون هناك تغييراً جوهرياً في أعمال أو ممارسات التدقيق أو الهيكل التنظيمي للوحدة. بالإضافة إلى تقييم الهدف والسلطة والمسؤولية للتدقيق الداخلي بصورة مستمرة كما هو محدد في هذا الميثاق، وذلك لتمكين الوحدة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ويتم اعتماد الميثاق والموافقة عليه من قبل المجلس، ويكون الميثاق متاحاً لجميع الموظفين في الجامعة للاطلاع عليه ومعرفة أهمية ودور التدقيق الداخلي في الجامعة.